جريدة المجاهد ودورها في فضح جرائم فرنسا إبان الثورة التحريرية 1954- 1962

د. صباح نوري هادي العبيدي
جامعة ديالى/ العراق

الملخص

كان المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر مبني على فكرة إبادة الشعب الجزائري والاستيلاء على خيرته بشتى السبل والوسائل, وتنفيذاً لهذا المشروع الدموي, انتهجت قوات الاحتلال الفرنسية سياسة الحرب الشاملة, والابادة الكاملة للشعب الجزائري, وغدت تلك السياسة نهجاً ثابتاً تقوم افعلها على اساسه ومن غير رادع, وهذه السياسة والممارسات الوحشية التي مورست ضد الجزائريين استمرت على النمط نفسه وعلى الأهداف ذاتها حتى خروج اخر جندي فرنسي من الجزائر.

عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على تضليل الرأي العام العالمي, بما في ذلك الرأي العام الفرنسي نفسه, من خلال اخفاء الجرائم التي كانت ترتكبها قواتها ضد ابناء الشعب الجزائري واعطاء الشرعية بتلك الجرائم من خلال تشريع القوانين الا نسانية, ولاسيما اثناء سنوات الثورة التحررية ، ولكنها وبرغم كل الجهود التي بذلتها في سبل ذلك لم تنجح , لأنها وجدت إعلاماً مضاداً لها عمل على كشف الجرائم التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال الفرنسية في الجزائر, وكان الاعلام الجزائري الاداة التي كشفت مايحدث من جرائم وغيرت الكثير من المواقف التي كانت تنطلي عليهم الدعاية الفرنسية .

Abstract

The French colonial project in Algeria is based on the idea of the extermination of the Algerian people and the seizure of the chosen various ways and means, the implementation of this bloody project, the French occupation forces pursued the overall war policy, the full annihilation of the Algerian people, and has become such a policy consistent approach based do-it-Kan It is not a deterrent, this policy brutality and practices that were practiced against Algerians continued on the same pattern and the same goals until the last French soldier out of Algeria.

French colonial authorities worked to mislead the world public opinion, including the French public opinion himself, by concealing the crimes that were committed by its troops against the Algerian people's sons and give legitimacy to those crimes through legislation of laws, but humanity, particularly during the years of revolution, libertarian, but Despite all the efforts made in ways that did not work, because they found the notification counter her work to expose the crimes that were carried out by the French occupation forces in Algeria, and it was the media Algerian tool that revealed what was happening from the crimes and changed a lot of positions that were taken in by the French propaganda.

الكلمات المفتاحية: جرائم/ الثورة التحريرية/ الاحتلال الفرنسي/ جريدة المجاهد/ اعلام

المقدمة:

استند المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، منذ لحظة الشروع في عام 5 جويلية 1830، على فكرة إبادة الشعب الجزائري والاستيلاء على خيراته بشتى السبل وبأي وسيلة كانت. وتنفيذاً لهذه الإستراتيجية الدموية، انتهجت قوات الاحتلال الفرنسي سياسة الحرب الشاملة والإبادة والدمار ضد شعب مسالم، وغدت نهجاً ثابتةً، وبلا أدنى رادع. واستمرت هذه السياسة القمعية الممارسة ضد الجزائريين على ذات النمط وبنفس الأهداف حتى خروج آخر جندي فرنسي من الجزائر، وأثبتت الأحداث والوقائع صحة ذلك على الرغم من محاولات تزييفها والإنقاص من حجمها وهول فظاعتها.

حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية تضليل الرأي العام الدولي، بما فيه الرأي العام الفرنسي، عبر إخفاء جرائمها، ولكنها لم توفق في ذلك العمل، ولاسيّما جرائمها في سنوات الثورة التحريرية، لأنها وجدت إعلاماً مضاداً لها يعمل على كشف طبيعة الجرائم التي كانت تقوم بها القوات الفرنسية في الجزائر، وكان الإعلام الجزائري الأداة التي عرفت بما كان يحدث، وغيرت من مواقف العديد ممن كانت تنطلي عليهم الدعاية الفرنسية المضللة. يهدف هذا البحث (جريدة المجاهد ودورها في فضح جرائم فرنسا إبان الثورة التحريرية 1954- 1962) إلى تسليط الضوء على الجهود التي قام بها الاعلام الثوري الجزائري خلال سنوات الثورة التحريرية. ولاسيّما أن الإعلام يشغل حيزا مه ماً وأساسياً في العمل السياسي، وتزداد الحاجة اليه كلما كان الحدث كبير، كما هو الحال بالنسبة لحدث مثل الثورة التحريرية الجزائرية، اذ فرضت الأحداث على قيادة جبهة التحرير الوطني إيجاد إعلام خاص بها ليكون المعبر عن أهدافها وأفكارها وآرائها، ويعمل على إقناع وتعبئة الجماهير وتوعيتها بمخاطر الاستعمار الفرنسي، وحشد الجهود لالتفاف حولها من قبل الجماهير، وهكذا فانه بنجاح العمل الإعلامي وأداء مهامه تكون جبهة التحرير قد قطعت أشواطا بعيده في طريق تحقيق الانتصار على الاستعمار الفرنسي، وهو ما تحقق بالفعل في الخامس من تموز عام 1962.

أولاً: جرائم القتل والإبادة من قبل السلطات الفرنسية :

تعددت الجرائم التي اقترفتها فرنسا بحق الشعب الجزائري المسالم الذي لم يكن ذنبه إلا أن فرنسا وضعت نصب عينها السيطرة على بلاده. إذ كانت العقيدة العسكرية التي انتهجها قادة الجيش الفرنسي في الجزائر تستند على القوة والترهيب [1]. وفسحت تلك العقيدة المجال أمام جنود الاحتلال بممارسة الإبادة والتقتيل بلا أدنى رادع. إذ كانت مسألة قتل السكان المدنيين والتمثيل بجثثهم مهمة يتسابق عليها الجنود الفرنسيون، والأدهى من ذلك أنهم كانوا يحصلون مقابل ذلك على مكافأة نقدية [2]. واستحضر هنا، رأي الفيلسوف الفرنسي فرانسيس جانسون(Francis Jeanson) [3] وهو يفند مزاعم وادعاءات الدولة الفرنسية بـ(المهمة الحضارية) التي أنجزتها في الجزائر، ويفضح خداع الدولة الفرنسية في محاولة إقناع شعبها في أهمية المشروع التمديني الذي كرسته في الجزائر، إذ كتب يقول: "أما عن الانجازات الفرنسية فحدث ولا حرج، فمن السهولة أن ندرك أبعادها ومرامها ولكن هلا استطعنا تقدير حجم الوهم الذي ما انفك يعظم في أذهاننا جراء تلك الدعاية الصاخبة التي تصد عقولنا عن استشفاف ما تخفيه بين ثناياها من حقائق؟، ولكننا، بصفتنا فرنسيين، لم نتخلص بعد من المغالطات التي لفقها مؤرخو الجمهورية الثالثة وادخلوها في روع أجدادنا وآبائنا بل حتى في عقولنا نحن أيضاً "[4]. نستشف من هذا الكلام، الخديعة الفرنسية وأن إدعاءها

بالحضارة والتمدن لم تكن إلا مجرد كلام وشعارات، وان ما فعلته طوال فترة احتلالها للجزائر، ولاسيما حقبه الثورة التحريرية، دليل يعاكس ما تدعي، وهذا ما جعل إدانة جرائمها تنطلق أولاً من أفواه أبنائها قبل غيرهم.

إن سياسة القتل والإبادة التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية تجاه الشعب الجزائري جعلت تاريخها اسود وصفحاته تقطر دما، لا يمكن التغاضي عنها لجسامة الآثار التي ترتبت عليها. وحينما انتفض الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي في الأول من نوفمبر عام 1954، نجد أن سلطات الاحتلال الفرنسية حينها أطلقت العنان لجنودها بممارسة القتل والإبادة بلا أدنى خوف أو تردد، وأرادت بتلك الخطوة تكميم الأفواه الجزائرية التي نطقت بالحرية ونادت بالاستقلال. وتنوعت جرائم القوات الفرنسية إبان الثورة التحريرية واستخدمت شتى صنوف التعذيب والتعسف[5]، ولم تكن تأبه لانتهاكات حقوق الإنسان مهما كانت طبيعتها. وعلى الرغم من كل تلك الجرائم البشعة، نجد أحد مجرميها، وهو الجنرال جاك ماسو (Massu Jacques)حاول تبريرها بالقول:"الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر اعتماد هذه الأساليب الضرورية والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا"[6].

وعبر سنوات الاحتلال الطويلة، حدث العديد من التجاوزات بحق الشعب الجزائري، وهذه التجاوزات يمكن وضعها في إطار واحد دون غيره، وهو أنها جرائم حرب بأبشع صورها. إذ لم تتردد فرنسا في استخدام شتى الأسلحة، التقليدية وغير التقليدية، تجاه أبناء الشعب الجزائري. ولا يمكن تجاهل الجرائم التي ارتكبت في سنوات الاحتلال الفرنسي في حق أعداد كبيرة من الشيوخ والنساء والأطفال فضلاً عن سياسة الأرض المحروقة التي ساهمت في إفقار الشعب الجزائري من اجل النيل من صموده في وجه الاحتلال [7].يشير الكاتب محفوظ قداش إلى الاستخدام المفرط للقوة والعنف وما أسفر عنه من جرائم الذي هو سياسة ثابتة من جانب القيادات العسكرية الفرنسية في الجزائر من اللحظة الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، وفي هذا الصدد كتب يقول:"إن أغلبية الضباط الفرنسيين كانوا يرون انه يجب حكم الجزائريين بالقوة والترهيب وأن الغزوات ضد القبائل المشاغبة وحتى القضاء عليها نهائياً كان ذلك الوسيلة الفعالة لمحاربة العرب"[8].

أرادت فرنسا إخفاء عجزها في مواجهة تصاعد وتيرة العمل المسلح وتلاحم الشعب الجزائري مع الثورة، فقامت بانتهاج سياسة تعسفية اعتمدت فيها، من بين ما اعتمدت عليه من أساليب، على إتباع سياسة إجرامية تقوم على أساس الاعتقال العشوائي، إذ كانت الاعتقالات تتم من غير تفريق بين رجل وامرأة أو طفل وشيخ،إذ كان الهدف من وراء ذلك زرع حالة من الخوف والرعب في نفوس الجزائريين من اجل وقف دعمهم للثورة. وحاولت السلطات الفرنسية جعل إجراءاتها القمعية تنفذ بغطاء قانوني وشرعي هي من شرعتها, من أجل قمع الثورة المسلحة. إذ كانت حملات الاعتقال تتم بشكل غير قانوني وبحجج واهية ومفتعلة من قبل السلطات اللاستعمارية وفيها مساس وتقييد للحريات الشخصية[9].

ولا يمكننا، مهما اجتهدنا نحن جمع المؤرخين أن نوثق تلك الجرائم لتعددها واتساع رقعتها التي شملت كل الجزائر. ولكن يبقى دورنا في تجميع تلك الحقائق بالاعتماد على ما وثق من الأحداث في الأرشيفات والصحف والكتب وغيرها من الوسائل التي تفضح المستعمر الفرنسي لما اقترف من جرائم.

ثانياً: أهمية الإعلام في دعم الثورة الجزائرية:

نظرت قيادة جبهة التحرير الوطني إلى مسألة تفاعل الجماهير مع الثورة بأهمية كبيرة، إذ راهنت على الدور الأساسي للجماهير في دعم الثورة وانتشارها في الساحة الجزائرية، وتجلى ذلك في مداخلة العربي بن مهيدي[10]، عند اجتماع لجنة الـ 22 [11]التي كانت تناقش إمكانية إعلان الثورة، حين قال:"إن الشعب مثل عصف يابس لاينتظر منا إلا إلقاء عود الثقاب ليشتعل ... أعلنوا الثورة والقوا بها في الشارع فسوف يتبناها عشرة ملايين"[12]. ومن هنا، كانت مسألة الاهتمام بوسائل الاتصال مع الجماهير ضرورية ومهمة من اجل ديمومة الثورة ورسوخها بين أبناء الشعب الجزائري. وللدلالة على أهمية الشعب الجزائري ودوره في الثورة الشعار الذي كان يكتب فوق عنوان جريدة المجاهد جملة"الثورة من الشعب والى الشعب"[13].

حاولت فرنسا خلال سنوات الثورة الجزائرية إتباع سياسة إعلامية مضادة للثورة الجزائرية، وأرادت من خلالها قلب الحقائق وتضليل الرأي العام الفرنسي أولاً، والرأي العام العالمي ثانياً، عبر ما كانت تدعيه عن طبيعة الثورة والأوصاف التي كانت تسيقها للثورة والثوار الجزائريين. وكانت الصحافة الفرنسية هي المصدر الأول للمعلومات عما يحدث في الجزائر من أحداث وتطورات لمتابعي الحدث. وهو ما جعل قيادة الثورة الجزائرية تفكر في آليات تمكنها من إيصال صوتها للشعب الجزائري في الداخل والرأي العام العالمي في الخارج. وكانت مسألة إيجاد إعلام قادر على مواجهة الماكنة الإعلامية الفرنسية، في ظل تلك الظروف مسالة تحتاج إلى جهود كبيرة وإمكانيات مادية عالية. وعلى الرغم من ذلك، تمكن إعلام الثورة من أن يحقق الأهداف التي سطر من اجلها عبر سنوات الثورة[14]. ومن أهم الأهداف التي سعت الثورة إلى بلوغها:

1 . اتصال الثورة بالشعب وإبلاغ المواطنين حقيقة ما يجري من صراع مسلح مع العدو.
2 . تعبئة الجماهير الشعبية لتلتف حول الثورة بغية التحرر والاستقلال.
3 . تحصين المواطنين الجزائريين من الإعلام الاستعماري وحربه النفسية والإيديولوجية.
4 . مواجهة إعلام العدو والرد عليه ودحض دعاياته.

إنّ المبادئ التي استند عليها الإعلام الجزائري إبان الثورة التحريرية، حددتها جبهة التحرير الوطني، واعدّتها احد المرتكزات التي يجب المحافظة عليها واستخدامها لبلوغ أهدافها التي حددتها. ومن هنا، وعلى الرغم من تواضع الإمكانيات والقدرات، إلا أن الإعلام، بعمومه،في أثناء الثورة حدد أهدافه التي سيعمل من اجل تحقيقها، وهي[15]:

1. العمل على إيجاد حالة من التوازن بين متطلبات الرأي العام الوطني والدولي بعرض القضية الجزائرية بمختلف الوسائل والأساليب قصد إقناع الرأي العام الدولي بمصداقيتها وأحقيتها.
2. ضرورة الحفاظ على المبادئ الأساسية للثورة الجزائرية وتأصيلها في نفوس أبناء الشعب الجزائري.
3. تفنيد المعلومات والأخبار التي كانت تروج لهاوسائل الإعلام الغربية، والتي كانت تنحاز للوجهة الفرنسية.
4. العمل بحرص على دقة البيانات والبلاغات الصادرة عن قيادة الثورة المقدمة لوكالات الأنباء الأجنبية.
5. إبلاغ الرأي العام العالمي بتضحيات الشعب وحقه في التحرير قصد تدويل القضية.

وبناءً على ما سبق، ساهم الإعلام الجزائري إبان الثورة التحررية مساهمة فعالة في تعريف القضية الجزائرية ونقلها إلى الخارج. إلى جانب مقاومة محاولات فرنسا خنقها في الداخل، إذ كانت جبهة التحرير الوطني بحاجة إلى أن تتواصل مع الرأي العام الجزائري وتعريفه بما كان يحدث عبر نشر أخبار العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش جبهة التحرير الوطني، فضلاً عن الانتصارات الدبلوماسية . ولم يتوقف دور الإعلام عند هذا الحد، وإنما العمل على نشر مبادئ وإيديولوجية الجبهة، وكذلك التصدي للإعلام والدعاية الاستعمارية[16].

وتعاظم دور الإعلام في مرحلة ما بعد مؤتمر الصومام عام 1956[17]، إذ حدد المؤتمر توجهات الإعلام الجزائري بالتركيز على الجبهة الداخلية، عبر خلق حالة من التماسك والترابط القوي بين جيش جبهة التحرير الوطني وأبناء الشعب الجزائري؛ والجبهة الخارجية من خلال إبلاغ الرأي العام العربي والعالمي بجرائم السلطات الفرنسية، والعمل على تدويل القضية الجزائرية وعزل فرنسا دبلوماسياً، فضلاً عن ربح أصدقاء للثورة والحصول على مساعدات مادية ومعنوية ولاسيّما من الدول الشقيقة والصديقة[18].

وهذه دلالة على مكانة الإعلام ، وانه أداة لايمكن الاستغناء عنها في المعركة ضد المحتل الفرنسي [19]. ولم يتوقف دور الإعلام عند هذا الحد، وإنما كان لرجال الإعلام دور فاعل في المعركة والمساهمة المباشرة فيها، وسقط العديد منهم شهداء في مواجهة آلة البطش الفرنسية، وذلك إيماناً منهم في شرعية القضية التي كانوا يدافعون عنها[20].

ساهمت الصحافة المكتوبة، والتي هي جزء من شبكة إعلام الثورة، بقوة في دعم المعركة لأنها كانت أكثر تأثيراً وفاعلية آنذاك. ونتيجة ذلك ظهرت منذ بداية الثورة عدة نشريات صحفية، مثل: جريدة الوطني ثم جريدة المقاومة، الى جانب عدة نشريات أخرى ساهمت في رفع الروح المعنوية والتعريف بالقضية الجزائرية والانتصارات التي كانت يحققها مقاتلو جيش جبهة التحرير الوطني. وتُوّج هذا الجهد الإعلامي ووحدته في جريدة المجاهد، التي عدت الناطق المركزي لجبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج[21].

وبناء عليه، إن الإعلام في إطار توجهات ومبادئ جبهة التحرير الوطني هو إعلام وطني ثوري ملتزم ومسؤول. ارتكز على مبادئ أساسية مثل: الصدق، الموضوعية، الحقيقة والشمولية. أدى مهام الاتصال والتوجيه والتكوين والتنظيم والتجنيد والرقابة والنقد [22]. ونتيجة هذا الدور الهام للإعلام في إدارة المعركة ضد الاحتلال الفرنسي، نجد أن مؤتمر الصومام أكد أهمية انتهاج سياسة تقوم على كوادر مدربة تدريباً سياسياً ومحنكة، تحرص على احترام قواعد العمل ومتيقظة وقادرة على الابتكار والإبداع[23].

ثالثاً: جريدة المجاهد: التأسيس ومراحل التطور:

ظهرت جريدة(المجاهد) كنشرة ناطقة بأسم جبهة وجيش التحرير الوطني في شهر جوان عام 1956 إذ صدرت لأول مرة باللغة الفرنسية ثم ترجمت إلى العربية. والمدة التي ظهرت فيها الجريدة كانت مضطربة إعلامياً، حسب رأي الكاتب احمد حمدي. ولكن هذا الميلاد كان نتيجة حتمية لتطور ظروف الثورة الجزائرية، كما كان تلبية لحاجات ملحة تتعلق بضرورة خلق إعلام ثوري معبر عن مطامح وأهداف الثورة الجزائرية[24].

مرت جريدة المجاهد في ثلاث مراحل تطور خلال مدة نشاطها خلال سنوات الثورة التحريرية، وهذه المراحل انمازت كل واحدة منها بخصوصيات، وهي:

1. **الحقبة الجزائرية:**

وهي المدة التي كانت تصدر خلالها في مدينة الجزائر، ومن سماتها أنها لم تكن لسان حال جبهة التحرير الوطني الوحيد، واستمرت هذه الحقبة من جوان 1956 إلى جانفي 1957، إذ تم اكتشاف مقرها السري في حي القصبة ابان معركة الجزائر [25]. وقد صدر العدد الأول من الصحيفة في مدينة الجزائر في 15جوان 1956[26]، وكان يتم سحب الجريدة في تلك المرحلة بواسطة جهاز (الرونيو)، ولم يتجاوز عدد النسخ للعدد الواحد الـ (2000) نسخة. وصدر في تلك المرحلة سبعة أعداد، وتتوافر منها الأعداد الثلاثة الأولى (1-3)، في حين خصص العدد الرابع لنشر مقررات مؤتمر الصومام، بينما فقد العددان (5-6)، في حين تم تدمير العدد السابع مع كافة الأجهزة الخاصة بها في مخبأ الجريدة في حي القصبة [27]، وهذا يعني أن العدد السابع منها لم يره النور مطلقاً. وكانت الجريدة تصدر باللغتين العربية والفرنسية، ويشرف على تحريرها رضا مالك[28].

2. **الحقبة المغربية:**

وهي المدة التي اتخذت فيها الجريدة مدينة تطوان المغربية مقرا لها، وتمتد من جانفي إلى اوت 1957، واستعادت الجريدة نشاطها بعد توقف دام ثمانية أشهر، اذ نزلت ضيفاً على جريدة (المقاومة الجزائرية)، وصدرت الجريدة بحلة جديدة عما كانت عليه من قبل، أي أنها انتقلت من مرحلة النشرة إلى مرحلة الجريدة والمطبعة بدل جهاز الرونيو، كما أنها خرجت لأول مرة من الحياة السرية إلى العلنية. وفي هذه الحقبة عدت الجريدة هي جريدة الثورة الجزائرية واللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري [29]، وجاء هذا القرار ضمن بلاغ صادر من لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني، وصدر في تلك المدة ثلاث أعداد فقط[30].

وحينما انعقدت الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في مدينة القاهرة خلال المدة ما بين 20-27 اوت 1957، جرى خلاله مناقشة مسألة تمويل وتوزيع جريدة المجاهد، واتخاذ قرار نقل مقرها من المغرب الأقصى إلى تونس لتكون قريبة من قيادات الجبهة [31]. كما تقرر استقلالية جريدتي المجاهد باللغة العربية و المجاهد باللغة الفرنسية، بعد ان كانتا تصدران بالمضمون نفسه باختلاف اللغة فقط[32].

3. **الحقبة التونسية:**

وهي المدة التي استقرت فيها الجريدة في مدينة تونس، وتبدأ من شهر نوفمبر عام 1957 الى تاريخ حصول الجزائر على الاستقلال في 5 جويلية 1962، وهي المدة الاطول من عمر الجريدة أثناء الثورة التحريرية.وعلى ما يبدو، أن عمل الجريدة في مقرها الجديد ساهم في تطور أدائها وتنامي امكانياتها، لأننا نجد انها شهدت تغييراً من حيث الشكل والمضمون.

ومنذ ذلك التاريخ، أي عام 1957، قامت جريدة المجاهد بدور فعال وأساسي في إبلاغ الرأي العام العالمي بحقيقة الثورة الجزائرية، فضلاً عن كونها أداة لتعبئة الرأي العام الجزائري وتوجيهه في التقاط المعلومات الحقيقية قصد تتبع مسار الثورة وأخبار جيش جبهة التحرير الوطني في عملياته ضد قوات المحتل الفرنسي وسرد مراحل العمليات.

ومن خلال الاطلاع على أعداد جريدة المجاهد نجد أنها كانت المرآة التي تعكس طبيعة الصراع الدائر في مختلف ساحات المواجهة مع المحتل الفرنسي، إن كان ذلك في ساحات القتال في مختلف الجبهات، أو في ساحات العمل السياسي والتثقيفي والدبلوماسي. وهو الأمر الذي جعلها تتبوأ مكانة مميزة في الإعلام الجزائري، يزاد على ذلك أنها احتلت أولوية في توثيق تاريخ الثورة الجزائرية من تاريخ صدورها حتى تحقيق الاستقلال[33].

رابعاً: مكانة جريدة المجاهد في الإعلام الجزائري إبان الثورة:

كانت جريدة المجاهد من الوسائل الإعلامية التي ساهمت في التوعية والتوجيه والتعبئة، ورفع الروح المعنوية وساهمت بشكل فعال في تحشيد الجزائريين وراء الثورة حتى تحقيق الانتصار في الخامس من جويلية 1962. وساهمت بدور فعال في تعريف الرأي العام العربي والعالمي بحقيقة الثورة الجزائرية، فضلاً عن كونها أداة لتعبئة الرأي العام الداخلي، وتوجيهه في الاطلاع على المعلومات الحقيقية التي هو بحاجة إليها لتتبع مسار الثورة والانتصارات التي كان يحققها جيش جبهة التحرير الوطني.

أكدت الجريدة في المقال الافتتاحي في عددها الأول الصادر في شهر جوان عام 1956، بأنها تعمل في إطار العمل الدعائي لجبهة التحرير الوطني. وأشار المقال الافتتاحي إلى أن دورها سيكون مكملا لدور جريدة أخرى تصدر من قبل جبهة التحرير، وهي (المقاومة الجزائرية)، إذ علقت تقول:" ستكون (المجاهد)بالإضافة إلى جريدة (المقاومة الجزائرية) اللسان الناطق المأذون له أن يتكلم باسم جبهة التحرير كما سيكون المرآة التي تنعكس فيها أعمال جيش التحرير الوطني"[34]. كما عملت إدارة الجريدة على بيان الغاية التي تسعى إليها جريدة المجاهد وهي تعريف الرأي العام العربي[35] والعالمي بتطورات وأحداث الثورة الجزائرية، بالقول:" وإن الأهمية القصوى التي تكتسيها الحرب الجارية، ومداها السياسي، والأعمال المجيدة التي يقوم بها المجاهدون والآلام التي لم يسبق لها مثيل في مشاعر الإنسانية والتي يرزح الشعب الجزائري تحت وطأتها من جراء الوحشية الصادرة من الجنود الاستعماريين ويتقبلها ذلك الشعب الأبي بروح نادرة من التضحية. كل ذلك كان يحتاج إلى التعريف"[36]. ثم أردف المقال معلقاً على دور الصحيفة بالقول:"أجل، إن الأعمال المجيدة التي يسجلها رجالنا لتظهر من خلال الأكاذيب الفرنسية الرسمية نفسها، والأخبار المنشورة بالجرائد الاستعمارية، كذلك من اضطراب الحكومة الفرنسية"[37].

حاولت جريدة المجاهد استعراض إستراتيجية عملها بشكل متكامل من خلال مقالها الافتتاحي الأول، فقد اظهر القائمون عليها الأسباب التي دفعتهم نحو اختيار مسمى(المجاهد) دون غيره من الأسماء، وعلقوا بهذا الخصوص:"ولعل البعض سيستغربون ولاشك من وقوع الاختيار على هذا العنوان الذي ربما أثار في ذاكرتهم معنى قد يحوم حول عصبية سياسية ما أو بعض التعصبات الدينية، في حين أننا نرمي إلى التحرر من أغلال الاستعمار الذي يحارب بطبيعته كل قومية، والى إقامة نظام الديمقراطية والمساواة بين كافة الجزائريين بدون تمييز ديني أو عنصري... اجل، ان الجواب يتعين في هذا الصدد، ان لفظة(جهاد) التي تشتق منها كلمة(مجاهد) اعتبرت دائما وأبداً ذات معنى ناقص ومحدود، كأنها رمز التعصب والتهجم الملي، والغرب المسيحي هو الذي افرغ عليها المعنى الحقير، وذلك تمشياً مع التقاليد الصليبية المعادية للإسلام والتي ورثها من القرون الوسطى ... فمعنى الجهاد هذا هو خلاصة الوطنية السمحاء المتجردة عن كل تعصب، وهو يشخص في جندي جيش جبهة التحرير الوطني وفي المناضل السياسي المكلف بالاتصالات وفي الراعي الصغير الذي يزود المقاومين

بمعلومات عن حركات العدو وسكناته... وباختصار فإن الجهاد هو مجموعة تلك الجهود التي ينقلها التاريخ نقلا وتسيرها جبهة التحرير الوطني في طريق الرشاد نحو الغاية المنشودة الوحيدة، الا وهي استقلال البلاد"[38].

ومن خلال ما سبق، نجد أن جريدة المجاهد، حددت مسارها ودورها في المشروع الثوري الجزائري، المتمثل في ثورة نوفمبر 1954، حتى تحقيق النصر النهائي، بأنها ستكون مسمع الرأي العام وبصره وصوته، بالقول:" تتبوأ هذه الصحيفة مكانها لتكون سمع الرأي العام وصوته ولتزود الشعب بالأخبار الحقيقية، فتكون صلة الوصل بينه وبين رجال المقاومة، وبهذه الصفة فلقد شعرت بالدور المنوط بها ... وعسى أن تقوم به إلى أن تدرك الغاية المنشودة"[39].

خامساً: جهود جريدة المجاهد في الكشف عن جرائم الجيش الفرنسي:

نجحت جريدة المجاهد في وضع الرأي العام الجزائري، والدولي أيضاً، خلال سنوات عملها إبان الثورة التحريرية أمام حقيقة ما كان يحدث من أعمال إجرامية بشعة تقوم بها سلطات الاحتلال الفرنسي عبر ممارسات ممنهجة تجاه الشعب الجزائري بهدف النيل من عزيمته وإيقاف المد التحرري الذي انتشر بين صفوفه مثل النار في الهشيم. ولبيان حقيقة هذا الدور سنقوم بإلقاء الضوء على بعض ما قامت به جريدة المجاهد من نشاط صحفي في فضح جرائم فرنسا في الجزائر.

1. فضح سياسة الاعتقال والتعذيب تجاه الجزائريين:

وظفت الحكومة الفرنسية كل إمكانياتها في مواجهة الثورة في الجزائر، فعملت على إصدار القوانين الاستثنائية، ولم تتردد في تشريع قانون حالة الطوارئ الذي وافق البرلمان الفرنسي عليه في 31 مارس 1955[40]. وانطلاقاً من اليوم الثالث من افريل 1955 شهدت الجزائر عهداً من التعسف والقهر وتنامي عدد المعتقلات والسجون فضلاً عن الشروع بالإجراءات القمعية من غير الرجوع إلى المشرع الفرنسي[41].

وبموجب القانون أصبح بمقدور وزير الداخلية الفرنسي والحاكم العام الفرنسي في الجزائر إصدار قرارات الاعتقال الفورية من غير الرجوع إلى السلطات القضائية، وإنشاء مراكز الاعتقال، وذلك بموجب المادة السادسة منه. وتم إنشاء أول معتقل في نهاية شهر نيسان في منطقة خنشلة شرق الجزائر، إذ تم حجز نحو 160 جزائرياً. وكانت هذه الإجراءات إيذاناً بعودة عهد الاعتقال من جديد في الجزائر الذي انتهى مع نهاية حكم الجنرال بيتان[42] خلال الحرب العالمية الثانية. ولابد من الإشارة هنا، أن المعتقلات التي أنشأتها فرنسا في الجزائر مرت بتطور مطرد يتجاوب مع تطورات الثورة الجزائرية، فهي بدأت على شكل الإقامة الجبرية في السنوات الأولى للثورة لتتحول في عام 1957 إلى معتقلات للإبادة.

وكان المعتقلون الجزائريون يتعرضون في المعتقلات الى كل انواع التعذيب والمعاملة اللانسانية، وفي هذا الاتجاه نقلت جريدة المجاهد في إطار فضحها ذلك شهادة احد المعتقلين في أحد مراكز الانتقاء والعبور للقسم، وهو المجاهد محمد عباس تركي الذي كان معتقلاً في مركز الانتقاء والعبور في (بني مسوس) التي يقول عنها:" بعد 22 يوماً في زنزانات ثكنة حسين داي، قرر العسكريون نقلنا إلى مركز بني مسوس، فالمعاملة بهذا المركز قاسية جداً حيث ينام الجزائريون على الأرض في برودة قاسية ويتعرضون للضرب دون انقطاع مع

التسليط من حين لآخر التعذيب الوحشي وحتى النساء لم يسلمن من قسوة المعاملة اللائي كان يقدر عددهن بـ 15 معتقلة، وبعد مدة قضيناها في بني مسوس تم نقلنا إلى معتقل بول غزال"[43].

ومما يجدر ذكره أن ممارسة التعذيب في الجزائر من قبل القوات الفرنسية أثناء الثورة الجزائرية لم تكن ممارسة فردية، لإن كل الوقائع تؤكد على أنها سياسة ممنهج ه وثابتة، وحظيت بدعم وإسناد الحكومة الفرنسية بشكل مباشر لا يقبل الشك. ويشير الدكتور زبير رشيد إلى هذه المسألة بكل وضوح، حينما يعلق على دور رجالات الحكومة الفرنسية في طمس الحقائق وإخفائها حينما يتعلق الأمر بموضوع التعذيب في الجزائر خلال سنوات الثورة[44]. وهذا الحال، دفع اوليفي لوكور غرانميزون إلى طرح التساؤل التالي:" هل كان التعذيب في الجزائر... استثناء محدودا خلال حروب الاستقلال الوطنية؟" [45]. وقد أجابت على تساؤلها بالنفي، واعدّته هو القاعدة التي استندت عليها السياسة القمعية الفرنسية في الجزائر، وليس استثناء[46].

تفنن وطور جنود الاحتلال الفرنسي أساليب وطرقاً جديدة في ممارسة التعذيب في الجزائر، ويتجلى ذلك في اعتراف احدهم بخصوص تعدد وتنوع أساليب التعذيب المستخدم ضد الجزائريين، حين قال:" أصبحنا نختار بين هذه الطريقة والأخرى حسب الحالة المعروضة علينا أي حسب الشخص المعرض للتعذيب"[47]، ويضيف متباهياً كيف أنهم يتبادلون الآراء والملاحظات حول الأساليب الأنجع في التعذيب لاستعمالها في تعذيب الجزائريين من اجل إجبارهم على الاعتراف وتقديم المعلومات المطلوبة، بقوله:" نتبادل تجارب التعذيب ونبين للآخرين الطرق الأكثر نجاعة وفعالية" [48]، ويضيف قائلا:" أصبح بعض الجلادين يبدعون ويتفننون في مجال التعذيب والاستنطاق، كما استعمل البعض طرق وأساليب العصور الوسطى البغيضة"[49]. ومن خلال هذا الاعتراف، نكتشف كيف أصبح الشعب الجزائري ميدان تجارب لمختلف وسائل وطرق التعذيب التي تفنن الجلاد الفرنسي في استخدامها سعياً وراء الحصول على المعلومات التي قد تساعد السلطات الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية. وقد علقت جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني،على عمليات التعذيب، وهول المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري، بالقول:"لا يصدق العقل انه في القرن العشرين يوجد إنسان يتوجه إلى أخيه الإنسان فيوثق يديه ورجليه ويسمرهما بالمسامير إلى ألواح ثابتة ولا يتصور العقل البشري قلع الأظافر والأسنان بالكلاليب"[50].

وأشارت جريدة المجاهد إلى بعض الأساليب التي كانت تستخدم بشكل واسع في طرق التعذيب، ومنها طريقة التعذيب بـ(خرطوم الماء)، وهي تعتمد على إدخال خرطوم مطاطي عبر الفم المستجوب وربطه بمصدر للمياه، وبعدها تتدفق المياه حتى تمتلئ بطن المعتقل بالمياه. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما يتم بعد ذلك الدوس على بطنه بقوة من اجل إخراج هذه المياه من داخل جسمه. وهذا السلوك الإجرامي يدل دلاله واضحة على حجم الضغط النفسي الذي يتعرض إليه المعتقل، وكم كان إيمانه قوياً بقضيته حينما كان يتحمل ذلك من غير أن يقدم أية معلومات قد تضر بنشاطات الثورة الجزائرية. ووثق احد المعتقلين، وهو هنري علاق [51]، ممن عذبوابهذه الطريقة البشعة، حين كتب يقول:" بعد أن تم ربطي في لوحة خشبية مستوية، أخذوني إلى الحنفية وبعد إدخال أنبوب مطاطي في فمي موصول بها تم تغطية عيني وفتح فمي بواسطة قطعة من الخشب من اجل منع أي مقاومة مني لمنع دخول الماء، وحين أصبحت جاهزا لبدء التعذيب فتحوا الحنفية واخذ الماء يتدفق، وبعد فترة اخذ الماء يخرج من مخارج جسدي: الأنف، الفم، الدبر. وشعرت على أثرها كأنني اغرق، ودخلت في غيبوبة وهو الموت بذاته" [52]. وقدمت جريدة المجاهد وصفاً مقارب

لما أشار إليه من قبل هنري علاق، بقولها:" أما الطريقة الثانية التي يتم فيها التعذيب بالماء تكون بإدخال أنبوب من الفم متصل بحنفية وعندما يبلغ البطن من الانتفاخ أقصاه ... يقفز احد الجلادين ويقع مستوياً على رجليه فوق بطن المعذب، فيتطاير الماء من الفم ومن بقية المخارج"[53].

ولم يكن التعذيب بالماء مقتصراً على طريقة الخرطوم، وإنما كان هناك استخدام أخر هو طريقة تغطيس رأس المعتقل في حوض مائي يحوي مياه قذرة [54]. وذلك من اجل إجباره على استنشاق الماء بقصد اجباره على الاعتراف وتقديم المعلومات، وهذه الطريقة خطرة هي الأخرى على حياة المعتقل، إلى جانب التأثير النفسي الفظيع التي تتسبب بها. ففي رسالة بعث بها احد المجندين الفرنسيين إلى عائلته يؤكد استعمال هذه الطريقة من جانب الجيش الفرنسي، وهو يقول:" في مساء يوم الثالث من كانون أول 1956، استدعيت مجموعة من المجندين الفرنسيين، من ضمنهم أنا، من طرف الجندرمة لحضور عملية تعذيب اثنين من المعتقلين الجزائريين، بعد إلقاء القبض عليهما في مساء اليوم السابق، وكانت أولى وسائل التعذيب التي تم استخدامها من اجل استنطاقهما هو تجريدهما من ملابسهما وربط أيديهم وأرجلهم، وثم تغطيس رأسيهما في صهريج من المياه القذرة لمدة طويلة" [55]. وكان هذا الوصف البشع ، قريب لما قدمته جريدة المجاهد، التي كتبت تقول:" وتكون كذلك بواسطة المغطس حيث يجلس المعذب جاثياً وهنا توضع تحت ركبتيه عصا ويكف ذراعاه تحت العصا ثم توثق ركبتاه وهنا يدخل المعذب في المغطس وتوضع طرف العصا على حافتي المغطس فيصير المعذب معلقا من ركبتيه على العصا وهي كالمحور يتأرجح تحته الشخص، فيغمس رأسه في سائل قذر كلما أنكر"[56].

وأشارت جريدة المجاهد إلى طرق أخرى من التعذيب، بالقول:" يجلس المعذب على كرسي يوثق بظهره الجلادون وهو عاري الصدر ثم ينفخ الجندي الذي يستنطقه على عينيه دخان التبغ ثم يطفئ لفافته المشتعلة على صدره، كما يوثق المعذب ممدودا على طاولة عملية التعذيب وهو عاري الصدر ثم يبلل بالبنزين وتشعل فيه النار، كما تقيد يد المعذب من الخلف وتحرق أظفاره وأطراف أصابعه بالكبريت ويثير ذلك الألم يعجز عنه الوصف. كذلك تشد الرجلان عاريتين وتوضع تحتها شمعة موقدة مما تخلف عدة ثقوبا في أرجل الكثير من المعذبين"[57].

كما أبرزت جريدة المجاهد، ان عمليات التعذيب التي كانت تجري في الجزائر خلال سنوات الثورة التحريرية تتم من قبل المؤسسات الأمنية والعسكرية بلا استثناء، وذكرت جهاز (التدخل من اجل الحماية)، وهو مؤسسة أمنية تتبع وزارة الداخلية الفرنسية،إذ قدمت وصفاً لما كان يحدث في مقراتها من عمليات تعذيب وحشية، حيث كتبت تقول:" أنها منظمة عسكرية فرنسية تطبق في مقراتها عمليات التعذيب التي بلغت درجة من الوحشية، ويرتكب الضباط هناك بكثرة أعمال القتل بدون محاكمة، بل في بعض الأحيان يجبرون على حضور مشاهد عملية القتل من قبل المعتقلين، وقد كررت هذه المنظمة أعمالها في عدة جهات من الوطن"[58]. وعن اليات الاعتقال وعمليات التعذيب كتبت جريدة المجاهد تقول:" بعد إلقاء القبض على الجزائريين الذين يشتبه فيهم بوجود علاقة ودور بخلايا جبهة التحرير الوطني، يتم نقلهم إلى مقرات الشرطة، وقبل بداية الاستنطاق والاستجواب يتم عرض أمام المعتقل عمليات تعذيب لآخرين حتى الموت لإرهابه وتخويفه حتى يكون سهل المنال وأخذ ما يراد من معلومات"[59].

كما نشرت الجريدة تحقيقاً عن المعتقلات المنتشرة في مختلف مناطق الجزائر، وقد بينت طبيعة

الممارسات الوحشية التي كانت تمارس فيها ضد المعتقلين الجزائريين. وقد إشارات إلى معتقل الجرف الذي يعد من أكبر المعتقلات حجماً في أثناء الثورة التحريرية،والذي عدّتهُ حلقة من حلقات الاضطهاد التي مارسها الاستعمار الفرنسي طوال سنوات وجوده فوق أرض الجزائر[60].

ولم تقتصر تغطية جريدة المجاهد في إطار فضحها جرائم التعذيب التي كان يتعرض لها الجزائريون، وإنما تابعت ما كان يتعرض له المهاجرون الجزائريون في فرنسا من حالات تعذيب حينما نشرت تحقيقاً كاملاً حول ذلك الموضوع حمل عنوان:(حقائق مفصلة عن تعذيب الجزائريين بفرنسا) في مطلع عام 1959، إذ سلطت الضوء من خلاله إلى ما يتعرض إليه المهاجرون من عمليات تعذيب وحشي من قبل السلطات الأمنية الفرنسية. ومن جملة ما اشارت اليه تلك الرسالة التي بعثها المحامي جاك فرجيس(Jacques Verges) محامي احد المعتقلين الى الوزير المنتدب لدى رئاسة الحكومةمارلو (Marlo) للتبليغ عن حالتين مورست عليهما عمليات التعذيب من فبل الشرطة الفرنسية بمنطقة أرجونتي (Argenté)، وهما سيد أرزقي حسين الذي ألقي عليه القبض يوم 4تموز1958في مقر عمله في مصانع بوتيز (Potasse)حيث مكث ثلاثين ساعة في مركز الشرطة، وتعرض للتعذيب بنزع ثيابه والضرب على جميع أجزاء جسمه ووضع تحت نافورة الماء البارد ليلاً والتعذيب بالكهرباء أربع مرات مما أدخله في غيبوبة نقل على أثرها إلى المستشفى إذ بقي في العناية المركزة لمدة شهر وأجريت له عملية جراحية بسبب تلوث الطحال كما أن جسمه يحمل جرحاً من أثر التعذيب يبلغ طوله عشرة سنتمتر. كما اشارت الى حالة مماثلة أخرى، حينما تعرض محمد كرامة للاعتقال في يوم 2 اوت الساعة الخامسة في ضاحية أرجونتي ومكث بمقر الشرطة 26 ساعة تعرض للتعذيب بالكهرباء والضرب وخرج يحمل ثلاثة جروح أثرت على أطرافه السفلى وجهازه التناسلي وقد أكد هذه الجروح الطبيب المعني من النيابة العامة للمحكمة العسكرية رافقهُ طبيب من كلية الطب بجامعة باريس[61].

وفي سياق اهتمامها في فضح عمليات التعذيب التي تقوم بها القوات الفرنسية في الجزائر، تابعت جريدة المجاهد الجهود التي يقوم بها المثقفون الفرنسيون في مواجهة آلة البطش الفرنسية المسلطة على الشعب الجزائري، ومساندة الشعب الجزائري في محنته. وابرزت وقوف العديد من المثقفين الفرنسيين المنددين بسياسة دولتهم في الجزائر، والجرائم التي تقوم بها القوات الفرنسية في الجزائر. ومن جملة المواقف التي تحسب للمثقف الفرنسي، اعلان عدد من المحامين الفرنسيين معارضتهم لما كان يحدث في الجزائر من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان بسبب المخالفات التي تقوم بها القوات الفرنسية، ولم يتردد هؤلاء المحامون من الإعلان عن موقفهم وعدم سكوتهم عن تلك التجاوزات والقمع الذي يعيشه سكان الجزائر.إذ عبر 49 محامياً فرنسيا في بيان مشترك عن رفضهم لما يحدث في الجزائر. ونشرت جريدة المجاهد نص البيان، ومن بين ما جاء فيه:" لقد مضى الوقت الذي كان رئيس الحكومة يصرح بأن حوادث التعذيب ما هي إلا حوادث استثنائية تعد على الأصابع، والحقيقة آن التعذيب بات ظاهرة موجودة وحقيقة لا مفر من إنكارها فهي تراود الجزائريين يوميا"[62]. وعدت الجريدة هذا البيان خطوة باتجاه فضح الوحشية الفرنسية، واعترافاً مباشراً لما يحدث من تجاوزات بحق الشعب الجزائري[63].

2. الكشف عن جرائم الاغتصاب ضد المرأة الجزائرية:

ومن الجرائم التي اعتادت على القيام بها القوات الفرنسية إبان سنوات الثورة الجزائرية جرائم الاغتصاب، اذ اتخذت منها أسلوباً لإذلال وإهانة الجزائريينمن اجل تركيعهمبما يمكنها في إخماد الثورة

المسلحة. واشارت العديد من الجهات الفرنسية الى حدوث ذلك، إذأكد القس جان ميلار (Jean Muller)[64]، حقيقة ما كان يجري من جرائم اغتصاب، حين كتب يقول: "الاغتصاب يتحول الى كيفية من كيفيات احلال السلم"[65]، بمعنى ان القوات الفرنسية أخذت تستخدم الجانب الأخلاقي للضغط على الجزائريين من اجل التهدئة وإخماد الثورة. كما أشار تقرير مقدم من قبل لجنة المرشدين البروتستانتيين (Fédération Protestante Française) إلى جرائم الاغتصاب التي كانت تجري في الجزائر إبان الثورة التحريرية ولكن على استحياء نوعاً ما، إذ اشار بالقول:" تحدث أفعال الاغتصاب عبر كامل مناطق الجزائر من حين لأخر". وكانت عمليات الاغتصاب تتم بهدف إجبار الأب او الأخ على الاعتراف بانتمائه لجبهة التحرير كما حدث مع الفتاة ذهبية اكسيم ذات 17 عاماً، والتي اغتصبت أمام والدها وعمها من اجل إجبارهم على الاعتراف، وبعد ذلك تم قتلها[66]. أو انتزاع اعترافٍ من المرأة في حال اعتقالها بتهمة الانتماء للجبهة، وهو ماحدث على سبيل المثال المجاهدة جميلة بوباشا البالغ عمرها 20 عاماً، والتي تعرضت لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي، حتى انتهى الأمر باغتصابها من اجل إجبارها على الاعتراف[67].

وكانت جريدة المجاهد قد وثقت هذا السلوك المشين من جانب السلطات الاستعمارية الفرنسية بشكل اكثر بشاعة، حينما اشارت إلى حادثة وقعت في احدى القرى الواقعة على مقربة من مدينة زمورة، في الشرق الجزائري،هي الحادثة التي أكدت الى أن عمليات الاغتصاب كانت أمراً ممنهجا وأداة للضغط على الجزائريين من اجل الوقوف مع الفرنسيين ضد الثورة. والحادثة تتلخص في رفض الأهالي الانضمام الى صفوف القوات الفرنسية(قوات الحركة) [68]، وحينهاقام احد ضباط مكتب الشؤون الأهلية(SAS) باستخدام عمليات الاغتصاب كورقة ضغط على الرجال لاجبارهم على الانضمام لفرق الحركة من اجل منع هجمات جيش التحرير الوطني في المنطقة. وحينما رفض الرجال ذلك الامر، حاصرت القوات الفرنسية القرية وجمعوا الرجال، من مختلف الأعمار، مكبلي الأيدي، وعلى مسافة قصيرة منهم تم تجميع نساء القرية اللواتي تتراوح أعمارهن مابين 12 – 50 عاماً. وأصدر الضابط الفرنسي المسؤول أوامره للجنود بالاعتداء جنسياً على النساء وسط حالات الاحتجاج والسخط من الرجال الذين لم يكن عندهم لا حول أو قوة. وكان الضابط يخير الرجال بين الموافقة على الانضمام إلى فرقة الحركة أو الاستمرار في عمليات الاغتصاب، واستمرت العملية مدة ثلاث أيام[69]. ولم تتوقف عمليات الاغتصاب إلا بعد موافقة رجال القرية الانضمام الى فرق الحركة مجبرين، وذلك من اجل تجنب تلك المشاهد الفظيعة التي دنست شرفهم وكرامتهم[70].

وفي مناسبة أخرى، أشارت جريدة المجاهد الى عمليات تعذيب واغتصاب قامت بها القوات الفرنسية في العديد من قرى منطقة القبائل الكبرىفي شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من عام 1960، وذكرتأن عدد النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب تجاوز المئة امرأة، ولم تكتف القوات الفرنسية باغتصابهن وانما تم اعدام العديد منهن ايضاً [71]. مما تقدم، يتضح لنا إن عمليات الاغتصاب كانت ترتكب بإيعاز وتشجيع من قبل المسؤولين والضباط الفرنسيين. والدليل على ذلك أن السلطات الفرنسية لم تتخذ أي إجراء فعلي تجاه أفراد الجيش نتيجة قيامهم بعمليات الاغتصاب. ولم يحال أي جندي إلى المحاكمة نتيجة هذا الفعل المخل بالكرامة وحقوق الإنسان. وإنما على العكس، كان القادة العسكريين يشجعون على القيام بمثل تلك الآعمال الشنيعة.

3. دورجريدة المجاهد في بيان تأثير سياسة اقامة المحتشدات على الأهالي:

إن سياسة تجميع السكان الجزائريين في محتشدات لم تكن بالسياسة الجديدة التي تتبعها السلطات الاستعمارية الفرنسية إبان الثورة التحريرية، وإنما جرى إتباعها في السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر، اذ تم استخدامها كأداة لمواجهة حركات المقاومة الشعبية للاحتلال، كما هو الحال في منطقة الظهرة التي انطلقت منها مقاومة بومعزة [72] مابين 1845- 1846، حين قامت القيادة العسكرية الفرنسية بإنشاء مراكز لتجميع الأهالي لاعتبارات أمنية[73].

فيما يخص سياسة المحتشدات خلال الثورة التحريرية [74]، اشارت جريدة المجاهد الى أن أول استخدام لها كان في بداية عام 1955، وكانت تلك المحتشدات فوضوية تقوم بها القوات الفرنسية بعد عمليات عسكرية في المناطق الريفية، والتي تصاحبها عمليات تخريب وتدمير (للمداشر) والقرى، ومن بعد يتم تجميع السكان في مناطق قريبة من المقرات العسكرية. ولكن، مع بداية عام 1956[75] شرعت السلطات الاستعمارية الى وضع خطط دائمة لإخلاء المناطق الريفية المعروفة بولائها لجيش التحرير الوطني والتي عدّتها مناطق محرمة[76]. وكان السكان يوزعون بإحدى الطريقتين[77]:

الطريقة الأولى: تكون عفوية وآنية ومفاجئة للسكان، إذ يتم تجميعهم بسرعة من قبل القوات العسكرية الفرنسية بهدف تطويق المنطقة المستهدفة أو من اجل تمشيط كلي لها، ويكون بأمر من السلطات العسكرية العليا، ليصبح السكان تحت رحمة القوات العسكرية [78]. وقد أشارت جريدة المجاهد إلى أن هذه الطريقة تتم باستخدام القوة المفرطة والعنف، إذ تأتي القوات الفرنسية وتقوم بتهديم القرى والمداشر وينقل سكانها بواسطة الشاحنات إلى معسكراتها ويؤمرون هناك ببناء الأكواخ من القش والطين ويفرض عليهم أن تكون متلاصقة وضيقة ولها مخرج واحدة صغير الحجم حتى تتمكن من مراقبتها من برج الحراسة بسهولة[79].

الطريقة الثانية: تكون المحتشدات مخطط لها ومنظمة، إذ تقوم القوات العسكرية الفرنسية بمنح السكان مهلة زمنية لترك المداشر والقرى للالتحاق بمقرات المحتشدات المقرر لهم، وهذه عمليات التهجير والمحتشدات المقامة لاترتبط بالضرورة بعمليات تمشيط عسكرية، وانما تتم بعد إصدار أوامر من السلطات العسكرية[80]. وأشارت جريدة المجاهد إلى هذه الطريقة في تجميع السكان بالشكل الاتي:"تقوم القوات العسكرية بعملية عسكرية واسعة النطاق في مناطق معينة قصد ترحيل السكان في المراكز التي تم بنائها قرب المراكز العسكرية الفرنسية إذ يضرب الحصار الكامل حول المنطقة التي تصبح تحت رحمة الطائرات والمدافع والدبابات ثم تتقدم القوات البرية نحو المداشر والقرى وتعطي للسكان مهلة يوم أو يومين للالتحاق بالمساكن المقامة بجانب المركز العسكري مع التهديد بهدم القرى بعد انتهاء المهلة"[81].

أما عن ظروف الإقامة في المحتشدات، فقد كانت مزرية جداً، فالبيوت التي يسكنها الأهالي مشيدة من مواد بسيطة وبطرق تقليدية لا تتوافر فيهاأبسط شروط وظروف الاقامة البشرية. وهي تمتاز بالضيق وتفتقر إلى أماكن إيواء الحيوانات، اذ كانوا جميعا مجتمعين في مكان واحد [82]. وكانت هناك محتشدات في وضع مزر جدا، إذ يقيم فيها الأهالي في خيم بالية لا تقاوم حر الصيف وبرد الشتاء، والأدهى من ذلك، أقام البعض في أماكن لا تليق بالكرامة الإنسانية مثل الإسطبلات، إذ تحشر فيها العائلات من غير إي اهتمام بمتطلباتها اليومية. وفي هذا الصدد نقلت جريدة المجاهد عن الراهب الفرنسي روهنت(Rohit) بعد زيارته لمحتشدات محافظة اوريونفيل (ولاية الشلف حاليا) إلى تدهور ظروف إقامة المحتشدين، حين أشار قائلا:"

لقد زرت بعض المراكز لا توجد فيها أغطية على الإطلاق في خيم بالية وبالقرب من الشلف تم جمع تسعة عائلات في إحدى الإسطبلات"[83].

وقد رافق الظروف المعاشية الصعبة في المحتشدات، تردي الأوضاع الاقتصادية للمقيمين فيها، وأشارت جريدة المجاهد الى تردي الاوضاع الاقتصادية في المحتشدات، وسمتها باسم (محتشدات الموت)، ونقلت تصريحاً للاسقف الفرنسي جاك بومون (J.Beaumont)، حين قال:" في إحدى مراكز إقليم الجزائر رأيت خمسة أطفال يموتون جوعاً، وفي مركز يبعد عن الجزائر بـ 75 كم تم توزيع البطاطا على المحتشدين فأكلوها دون طبخها بلهفة من شدة الجوع"[84]. وقالت الجريدة ان ما يعكس تدهور الاوضاع داخل المحتشدات، تفشي البطالة واعتمادهم على المساعدات التي تقدم لهم من الجمعيات الخيرية، وكان نصيب الفرد مما يقدم يوميا هو 150غرام من القمح، وفي بعض الأحيان تنخفض إلى 90 غرام. وهذا يعني أن ما يتناوله الفرد في المحتشدات يقدر ربع الحد الأدنى لديمومة الحياة[85].

أنعكس تدهور الأوضاع المعاشية والاقتصادية سلباً على الوضع الصحي للمحتشدين,لاسيما بعد تدهور أوضاع الإقامة وتردي الظروف الاقتصادية كانت الأوضاع الصحية متدهورة جدا، وكتبت جريدة المجاهد واصفة هذا الوضع الصحي المتدهور في أوساط الأهالي في المحتشدات نقلاًعن تصريحات الأسقف بومون، تقول:"رأيت أطفالاً تتميز عظامهم تحت البشرة بوضوح، أنهم أطفال أنهكتهم الحمى والبرد فلم يجدوا قرصاً من(الكينين) لإيقاف الحمى، لقد رأيتهم يرتجفون من الحمى وهم راقدون على الأرض بدون أغطية، لقد زرت كثيراً من المراكز التي لا يوجد غطاء واحد فيها، وإذا وجد في بعض الأحيان فهو غطاء واحد لثلاثة عشر شخصاً يتغطون به جميعاً في خيمة واحدة" [86]. وأشارت الجريدة أيضاً الى انتشار الامراض الفتاكة، لاسيّما مرض السل بين الاطفال[87]. وإلى خطورة الموقف ونبهت الرأي العام المحلي، واطلقت نداءات الاستغاثة لتنبيه الرأي العام العربي والعالمي إلى ما آلت إليه الأوضاع الصحية للمحتشدين في الجزائر,إذ وصفت الجريدة الحالة المزرية للمحتشدون في معسكر الدويرة وبأنهم مهددون بخطر الموت،وقد أتت جهود جريدة المجاهد بردود فعل ايجابيةإذ جاء النداء الأول من باريس من طرف رئيس كنيسة الإغاثة، وهي التي كانت تقدم المساعدات الاجتماعية للمحتشدون، موجه إلى الأمة الفرنسية بما يلي:" أن النقص الفادح للأطباء والمساعدين الاجتماعيين قد تسبب في نتائج فاجعة" [88]. أما النداء الثاني فقد صدر من جنيف أثناء انعقاد المجلس العالمي للصحة التابع لهيئة الأمم المتحدة، إذ رفعت وفود سبعة عشرة دولة مشاركة فيه إلى رئاسة المؤتمر لائحة بخصوص المحتشدات الجزائرية، ونبهت إلى الظروف المأساوية التي أصبح عليها المحتشدين بالقول:" أننا متأثرون من الطابع المأساوي الذي أصبح عليه مئات الآلاف من الجزائريين واغلبهم أطفال ونساء وشيوخ"[89]. وحددت تلك الدول مطالبها بالآتي[90]:

-العدول عن كل عمليات التجمع أصلاً.
-العمل بميثاق هيئة الأمم المتحدة.
-إزالة المحتشدات او مراكز التجميع.

لقد كان لاستمرار سياسة الإهمال من جانب السلطات الاستعمارية الفرنسية تجاه المحتشدين سبباً في تدهور الظروف الصحية لهم. على وفق لما جاء في تقارير المحققين الذين زاروا هذه المحتشدات الذين

لاحظوا ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، إذ كان طفل واحد يموت يومياً في مراكز الونشريس (برج بونعامة حاليا) الواقع في الجنوب الجزائري [91]. وأشارت جريدة المجاهد إلى تردي الحالة الصحية للأطفال في المحتشدات، وكتبت تقول:" إن أطفال مراكز التجمع تظهر على أجسامهم أعراض المرض ولم يبق فيهم إلا الهيكل العظمي وآخرون يعانون من الحمى وهم راقدون على الأرض بدون فراش، ولا غطاء ولا دواء من أي نوع كان"[92]. وهو ما تسبب في انهيار الجانب المعنوي والنفسي للمحتشدين.

ولم تقتصر سياسة السلطات الاستعمارية على تدهور المسائل الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمحتشدين، وإنما اتبعت سياسة الضغط النفسي عليهم أيضاً من خلال إجبارهم على القيام بأمور يومية تضعف من معنوياتهم وصمودهم وإضعاف ارتباطهم وتأييدهم لجيش جبهة التحرير الوطني. وكتبت جريدة المجاهد بهذا الخصوص تقول:" يجبر الموقوف وان كان مريضاً على حضور المناداة كانوا ثلاث مرات في اليوم، كما يرغم على أداء التحية للعلم الفرنسي. وفي الشتاء تبقي سلطات المحتشد الناس واقفين وقفة استعداد عسكرية لساعات طوالاً، حتى يغمى على البعض منهم"[93].

ولابد من الاشارة هنا، الى أن عدد سكان المحتشدات كان في حالة تزايد بمرور الوقت، ومع تنامي واتساع العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش جبهة التحرير الوطني، اذ تشير الكاتبة الفرنسية رافائيلا برانش (Rafaela Branch) الى ان عددهم كان في عام 1959 قد بلغ مليون شخص، وارتفع الى اكثر من مليوني شخص في نهاية الثورة، وهو ما يقارب ربع سكان الجزائر[94]. وبهذا الخصوص كانت جريدة المجاهد قد أشارت إلى الأكاذيب التي كان يروج لها المسئولون الفرنسيون بهذا الخصوص، حينما ذكرت باستهزاء وسخرية تصريح الوزير روبرت لاكوست (R.Lacoste) [95] الحاكم العام الفرنسي في الجزائر في 4 مارس، حين قال:"ان المنطقة المحرمة لن تشمل إلا بضعة كيلومترات، وان تطبيقها لا يستلزم الا نقل خمسمائة من سكان هذه المناطق"[96].

4. فضح عمليات التفجير النووية في الجزائر:

أقدمت السلطات الفرنسية خلال المدة المحصورة مابين عامي (1960-1962) على تنفيذ عدد من التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية منغير اتخاذ الإجراءات الاحتياطية اللازمة للحيلولة دون إلحاق الضرر بالسكان والممتلكات، وهو ما متبع دولياً. إذ أقدمت فرنسا على فعلها هذا، على الرغم من الانتقادات الدولية الموجهة لها بهذا الخصوص، وادعت بأنها (تجارب) في مناطق بعيدة وخالية من السكان وعناصر الحياة[97]. اذ وقع اختيار السلطات الاستعمارية الفرنسية في جوان 1957 على منطقة رقان الواقعة في الصحراء الجزائرية,لكي تكون مكاناً لإجراء تفجيرات القنبلة النووية الفرنسية. وانطلقت أشغال التهيئة في عام 1958، وفي ظرف ثلاث سنوات تم إنشاء مدينة متكاملة في رقان يقطنها 6500 فرنسي و3500 جزائري، وهو مجموع العمال الذين كانوا يعملون ليل نهار لإنجاح عملية إجراء التفجير النووي في التوقيتات المحددة. وفي 13 فيفري 1960 وعند الساعة السابعة وأربع دقائق صباحاً وفي منطقة حمودية [98]، التي تعُدّ هي نقطة الصفر للتفجير.والتفجير كان من نوع عمليات التفجير النووية السطحية، وأطلق على تلك العملية اسم اليربوع الأزرق (Gerboise Bleu)، وكانت قوتها تفوق قنبلةهيروشيما بثلاثة أضعاف إذ بلغت 70 كيلو غرام،

وقد استخدم فيها مادتي اليورانيوم والبلوتونيوم [99]. فقد صدرت التعليمات بإجراء التفجير قبل استكمال الإجراءات الوقائية اللازمة. ونتيجة ذلك، تعرض أكثر من 195 عسكري فرنسي ممن كانوا موجودين أثناء التفجير لإصابات بالأشعة النووية، توفي منهم 12 شخص، وانتشر الإشعاع النووي في محيط منطقة رقان. ومن الطبيعي، أن الخسائر البشرية لم تقتصر على الفرنسيين وحدهم، وإنما تعرض سكان المنطقة للآثار السلبية التي خلفها التفجير[100].

ويعد هذا التفجير خرقاً من قبل فرنسا للميثاق الذي وقعته كل من دول: الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بخصوص منع التجارب النووية السطحية نظراً لخطورتها على البيئة والبشر، إلا أن فرنسا لم تأخذ ذلك الميثاق على محمل الجد [101]، لأنها وشعبها كانوا بعيدين عن مكان التفجير، فضلاً عن ذلك كونها تسعى للالتحاق بركب الدول النووية[102].

أجبرت هذه الكارثة النووية السلطات الفرنسية على إصدار قرار في يوم 27 دسمبر 1961 يمنع إجراء التفجيرات السطحية، وان تجري التفجيرات النووية في المستقبل في باطن الأرض، كما تقرر ترك منطقة التفجير في ارقان واستبدالها بعين أكر في منطقة الهقار لتكون منطقة التفجيرات النووية [103]. وحاولت السلطات الفرنسية امتصاص ردود الفعل التي تسبب بها التفجير الخاطئ خلال عملية الجربوع الأخضر بإصدار قرار يوقف التفجيرات النووية الجوية واستبدالها بتفجيرات في باطن الأرض، وذلك لعدة أسباب منها:

- ما خلفته عملية الجربوع الأخضر من آثار كارثية على المستوى البشري أو البيئي(تسرب الإشعاع النووي) نتيجة الخطأ في التفجير.
- تظاهر فرنسا بالنوايا الحسنة أمام الرأي العالمي والاتفاقيات الدولية لأن الدول الكبرى أبرمت اتفاقية تمنع القيام بالتجارب النووية الجوية.

لقد لقيت التفجيرات النووية معارضة دولية شديدة من عدة دول منها: المغرب، العراق، مصر، اليابان، كندا، والاتحاد السوفييتي. وكانت هناك دول أيدت الحكومة الفرنسية في تجاربها من بينها، بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وهولندا. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في 20 تشرين الثاني 1959، أبدت فيها تخوفها من الاتجاه الجديد الرامي إلى إجراء التجارب النووية على الجنس البشري فضلاً عن التصريحات التي أدلتها الحكومة الفرنسية بالبدء في إجراء تجارب نووية في الصحراء. وبالتالي دعت فرنسا إلى توقيف تجاربها النووية في الجزائر[104].

وأوضحت جريدة المجاهد بأن إقدام فرنسا على تفجير قنبلتها في أرض غير أرضها ليس فقط تعديا صارخا على الجزائر وعلى المغرب العربي والقارة الإفريقية بكاملها، ولكنه تجسيد لخروج فرنسا عن إجماع العالم وتحديها لعواطف شعوبه وتوصيات الأمم المتحدة [105]. من ذلك أيضا أن ذهاب فرنسا من الأراضي الجزائرية لم يعقها من المتابعة، بحيث أنها بقيت بواسطة الوسائل التجسسية متابعة لما يحصل في مناطق تجاربها ومتقصية لأخبارها وللحالة الصحية للسكان حتى سنوات التسعينيات، وذلك تحت غطاء التعاون التقني والعلمي، إذ تم ارسال أطباء ومهندسين لمتابعة الملف النووي، فوجهوا للعمل في المناطق الصحراوية وفي الولايات التي وقعت فيها التجارب. ذلك لمعرفة آثار الإشعاع بعد التفجير والتغيرات البيئية والمناخية والصحية الواقعة.

نتيجة لكل ما سبق فإن التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية تعد من أكثر الجرائم عدوانية وذلك لأن الفرنسيين سخروا سكان المناطق الصحراوية لأن يكونوا عينة بشرية وعرضتهم للإبادة الشاملة والبطيئة، فقد صنفت فرنسا الملفات النووية ضمن الملفات السرية التي لا يستطيع سواء العامة أو المختصون الإطلاع عليها هذا ما أثر على علمية وموضوعية الدراسات التي تعرضت إلى هذه التجارب وهي ضئيلة على العموم .

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع (جريدة المجاهد و دورها في فضح جرائم فرنسا إبان الثورة التحريرية 1954-1962) يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

- ان بشاعة الاستعمار الفرنسي لايمكن وصفها قلميا مهما كان التعبير صادق، فعلى مدار 132 سنة كانت الممارسات الاجرامية تزداد تغولا تجاه شعب بري اعزل ، حاول بكل ما امتلك مقاومة محتل من اجل حريته واستقلاله.
- شكل الاعلام وسيلة من الوسائل التي استخدمتها جبهة التحرير الوطني لمواجهة الماكنة الدعائية الفرنسية التي سعت الى تشويه صورة جبهة وجيش التحرير الوطني، واظهار بصور مخالفة لما كانت تسعى اليه الثورة. ويكفي انها الفرنسيون حاولوا الصاق تهم شتى مثل وصف الثوار بـ (الفلاقة ، قطاع الطرق وغيرهما من الصفات السلبية).
- كان الإعلام الجزائري ابان الثورة يتخندق مع الثوار في ساحات الوغى للدفاع عن الجزائر وعروبته.
- إن جريدة المجاهد، وعلى الرغم من قلة الإمكانيات المادية وصعوبة ظروف العمل، تمكنت من أن تكون العين التي كانت ترصد الأحداث في الجزائر في شتى لمجالات طيلة سنوات الثورة التحريرية.
- نجحت الجريدة في الكشف وفضح الأفعال الشنيعة والجرائم البشعة التي كانت تقوم بها القوات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر كالاعتقالات العشوائية ، وطرق التعذيب البشعة, وحجز المواطنين في محتشدات بائسة لا تتوفر فيها أدنى شروط الحياة والعيش الإنساني, والاعتداءات الجنسية وتعريض الشعب الجزائري لمخاطر الأسلحة النووية المختلفة, وهي جرائم يندى لها جبين الإنسانية مما حفز الرأي العام لمساندة القضية الجزائرية وتأييدها في المحافل الدولية.
- كانت جريدة المجاهد أحد المنافذ التي مكنت الرأي العام العربي والعالمي من التعرف على ما كان يجري في الجزائر من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الانسان ومخالفة القوانين الدولية لاسيّما قرارات وقوانين الامم المتحدة، وعجلت من حصول الجزائر استقلالها .

الهوامش:

1. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، الجزائر، 2008، ص 27.
2. اوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار، الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة: نورة بوزيدة، الجزائر، 2007، ص 173-174.
3. فرانسيس جانسون فيلسوف فرنسي ولد في 7 جويلية 1922 في مدينة بوردو، وحاز على اجازة في الاداب ودبلوم الدراسات العليا في الفلسفة، وانضم في 1943 الى القوات الفرنسية في شمال افريقيا.كان مديرا لمجلة الأزمنة الحديثة(Les temps modernes) والف مع زوجته كوليت جانسون كتابا بعنوان: الجزائر الخارجة عن القانون (L'algerie hors la loi) في عام 1955، وقد سبق قبل تأسيسه لشبكة الدعم وأن قدم خدمات إلى جبهة التحرير الوطني مع بداية عام 1956. كان أول فرنسي عارض سياسة بلاده العدوانية في الجزائر مما دفعه إلى تنظيم شبكة دعم قوية في فرنسا وأوروبا خدمة للقضية الجزائرية وهي الشبكة التي عرفت باسم حملة الحقائب (Les porteurs de valises) عام 1957، ونظرا لخطورة هذه الشبكة التي كان يقودها على المصالح الفرنسية كان عرضة لمضايقات الشرطة وملاحقتها له خاصة عام 1960 حيث أصدر مع بداية هذه السنة كتابا تحت عنوان حربنا .(Notre guerre) كما قام بتأسيس جبهة أطلق عليها اسم جبهة دعم الثورة الجزائرية في عام 1961. صدر حكم في حقه عشر سنوات سجنا نافذة غيابيا وذلك في أكتوبر 1960، وقد مسه العفو العام الذي أصدرته السلطات الفرنسية في سنة 1966. واستمر في مواقف المناهضة للسياسات الاستعمارية لبلاده توفي عن عمر يناهز 87 سنة ودفن في مدينة بوردو مسقط راسه. ينظر/ ar.wikipedia.org/wiki.
4. ماري- بيار اولوا، فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل: من مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا الى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: مسعود حاج مسعود، الجزائر، 2009، ص 107.
5. للمزيد من المعلومات حول التعذيب وتعسف المحتل الفرنسي المجرم ينظر: ريم بلال و نورية سوالمية، رؤية نفسية للتعذيب الفرنسي في الجزائر، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 90، ديسمبر 2012، معسكر، ص 90-112.
6. ايفا بريستير، في الجزائر يتكلم السلاح نضال شعب من اجل التحرير، ترجمة: عبد الله كحيل، الجزائر، 1989، ص 296.
7. محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، ترجمة: عبد السلام عزيزي، الجزائر، 2010، ص337-338.
8. محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 28.
9. اوليفي لوكور غرانميزون، المصدر السابق، ص 268-269.
10. ولد العربي بن مهدي في عام 1923 بناحية عين مليلة التابعة لولاية أم البواقي , دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية بمسقط رأسه, انتقل بعدها الى مدينة باتنة لمواصلة التعليم الابتدائي تابع دراسته وقبل في فسم الاعداد للالتحاق بمدرسة قسنطينة. في عام 1939 إنضم إلى صفوف الكشافة الإسلامية، في عام 1942إنظم الى صفوف حزب الشعب الجزائري, عام 1947 كان من بين الشباب الأوائل الذين التحقوا بصفوف المنظمة الخاصة, وفي عام 1949 أصبح مسؤول الجناح العسكري بمدينة سطيف وفي نفس الوقت نائبا لرئيس أركان التنظيم السري على مستوى الشرق الجزائري, في عام 1950 أصبح مسؤول

التنظيم , وعند تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954 أصبح من بين عناصرها البارزين ثم عضواً فعالاً في جماعة 22 التاريخية.أصبح أول قائد للمنطقة الخامسة مدينة وهران, عين عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ للثورة الجزائرية, قاد معركة الجزائر بداية عام 1956، اعتقل نهاية شهر فيفري عام 1957 وقتل تحت التعذيب ليلة الثالث على الرابع من مارس من نفس العام. للمزيد من المعلومات ينظر: بن سايح عبود, الشهيد محمد العربي بن مهدي رسالة خالدة للأجيال, دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر, 2004.

11. اجتماع لجنة 22: عقد هذا الاجتماع في 25تموز 1954 بمدينة الجزائر في منزل السيد(الياس دريش) في حي صولومبي. وتراس الاجتماع مصطفى بن بولعيد. وكانت أهم النقاط المطروحة هذا الاجتماع : شرح وضعية المجتمعين ضمن منظمة الوحدة والعمل وموقفهم من أعضاء اللجنة المركزية ؛ استعراض تاريخ المنظمة الخاصة من انشائها الى تاريخ حلها؛ العمل المنجز من طرف المنظمة الخاصة ؛أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية . وقد تم انتخاب محمد بوضياف الذي تولى بدوره اختيار أعضاء المكتب، وهم كل من: مصطفى بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط . ينظر: محمد الطيب العلوي، جبهة التحرير وبيان أول نوفمبر، بحث منشور في مجلة: اول نوفمبر ، العدد 53، الجزائر، 1981، ص 24-31.
12. ابراهيم لونيسي، التجربة الديمقراطية في الوطن العربي- الجزائر نموذجا 1952-1992، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004، ص 337.
13. ينظر: جريدة المجاهد العدد 9، في 20 آب 1957.
14. عبد القادر فكاير، وسائل الاعلام خلال الثورة التحريرية 1954-1962، بحث منشور في: مجلة العصور الجديدة ، العدد 9، الجزائر, 2013 ، ص 196.
15. المصدر نفسه، ص 196-197.
16. أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، المتحف الوطني للمجاهد ، دون مكان طبع ، 1995، ط2، ص 90.
17. للمزيد من التفاصيل عن أهمية مؤتمر الصومام في تغير مسار الثورة الجزائرية وتنظيم شؤونها ينظر: أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956 -1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 139-178.
18. للمزيد من التفاصيل والاطلاع على مقررات مؤتمر الصومام، ينظر: ميثاق الصومام الوثيقة السياسية الأولى للثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، العدد 51، السنة 1981، الجزائر، ص 30-45.
19. محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت ، ص 82.
20. للتفاصيل ينظر: محفوظ قداش، حكايات نارية: شهادات حول الثورة الجزائرية، ترجمة: محمد معراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2011، ص 398-407.
21. محمد الشريف عباس، المصدر السابق، ص 82.
22. أحمد حمدي، المصدر السابق، ص 100.
23. المصدر نفسه، ص 57.
24. أحمد حمدي،المصدر السابق، ص 121.

25. ترجع أسباب إعلان سلطات الاحتلال الفرنسية عن معركة مدينة الجزائر في جانفي 1957 الى قرار جبهة التحرير الوطني في بداية عام 1957 بالإعلان عن إضراب عام لمدة ثمانية ايام في 27 جانفي 1957 تزامنا مع عرض القضية الجزائرية علي هيئة الأمم المتحدة بهدف حصولها على المزيد من ال تأييد الدولي والشعبي ، وكان هذا البتحدي السياسي المقرون باتساع رقعة نشاط حزب جبهة التحرير الوطني ،بمثابة الضربة القاضية. وهذا جعل السلطات الاستعمارية تجنح الى استدعاء الفرقة المظلية العاشرة بقيادة الجنرال جاك ماسو الذي كلف بفرض الامن في مدينة الجزائر. وتم وضع كل قوى الأمن تحت تصرفه ونقل جميع صلاحيات الشرطة الى رجال الجيش وذلك من أجل القضاء على التنظيم الثوري في العاصمة الجزائرية واسترجاع النظام فيها وذلك من خلال محاربة وتدمير خلايا الجبهة وجيش التحرير الوطني. وكان نتيجة ما قام به ماسو من اعمال واعتقالات من كشف العديد من الخلايا ومنها كان اكتشاف المقر السري للجريدة في منطقة القصبة . للمزيد من المعلومات ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954- 1962, ترجمة: قيصر داغر، دار الكلمة، بيروت، 1983.
26. عبد القادر فكاير، المصدر السابق، ص 200.
27. أحمد حمدي، المصدر السابق، ص 121- 122.
28. عبد القادر فكاير، المصدر السابق، ص 200.
29. كان يكتب تحت عنوان الجريدة جملة(لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائري)، وهذا للدلالة على وجود اكثر من جريدة تمثل جبهة التحرير، مثل جريدة (المقاومة)، ينظر: أحمد حمدي، المصدر السابق,ص 122.
30. جريدة المجاهد، العدد 8، في: 5 اوت 1957.
31. أحمد حمدي، المصدر السابق، ص 122.
32. عبد القادر فكاير، المصدر السابق، ص 200.
33. أحمد حمدي، المصدر السابق، ص 125.
34. عبد القادر فكاير، المصدر السابق، ص 199.
35. نجحت جريدة المجاهد في تزويد الإعلام العربي، منه العراقي على سبيل المثال، بالمعلومات الذي مكنه من تعريف الرأي العام العربي بتطورات الأحداث التي كانت تشهدها الجزائر، والانتصارات التي كان يحققها المجاهدون في ساحات المواجهة. للمزيد من المعلومات ينظر: علي العبيدي، أصداء الثورة الجزائرية في الصحافة العراقية 1954-1962، مجلة عصور، العددين 8-9 ، سبتمبر/ ديسمبر ، الجزائر، 2007، ص 35-50.
36. جريدة المجاهد العدد 1، في 15 جوان 1956.
37. المصدر نفسه.
38. المصدر نفسه.
39. المصدر نفسه.
40. لم يمر قانون حالة الطوارئ، مثلما كانت تتوقع الحكومة الفرنسية بسهولة، إذ شهد البرلمان الفرنسي مناقشات حادة عند مناقشته من قبل أعضاء البرلمان، واستمرت المناقشات مدة 15 يوما، وبعد إجراء التصويت نال 379 صوتا مقابل 241 معارضا، حيث خول القانون السلطات المدينة والعسكرية صلاحيات مطلقة تمثلت في: النفي والإقامة الجبرية وتقييد الحركة للأفراد ووسائل النقل وتقييد

الصحافة والمداهمة بلا اذن تفتيش وغيرها من الإجراءات التي تحد من حرية الجزائريين لمواجهة الثورة الجزائرية. ينظر: الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1945-1958 السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص 269-270.

41. عبد القادر فكاير، المصدر السابق، ص 202.
42. هنري فليب بيتان (1856-1951) أحد قادة الحرب العالمية الاولى, عين قائداً عاماً للجيش الفرنسي عام 1917، منح رتبة مارشال عام 1918, أصبح عضواً في مجلس الدفاع الوطني في عام 1933، وفي عام 1934 أصبح وزيراً للحربية, أصبح سفير فرنسا في اسبانيا بعد الحرب الاهلية عام 1939، شغل منصب وزير الحربية ورئيساً بالنيابة في وزارة بول رينو ، بعد سقوط فرنسا وتشكيل حكومة اتخذت من مدينة فيشي بدلاً من باريس مقراً لحكومته, هرب إلى المانيا بعد دخول الحلفاء الى فرنسا عام 1944,عاد بعدها الى فرنسا وقدم للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى وحكم عليه بالإعدام ومن ثم استبدل الحكم بالسجن المؤبد, للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد عطيه الله ، القاموس السياسي، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1986، ط3، ص 245.
43. جريدة المجاهد، العدد 12 في 15 نوفمبر 1957.
44. للمزيد من التفاصيل ينظر: زبير رشيد، موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الجزائر, 2013، ص 147.
45. اوليفي لوكور غرانميزون، المصدر السابق، ص 203.
46. المصدر نفسه، ص 203.
47. Jean Pierre Vittori, Confession d'unProfessionnel de la Torture,Editions Ramsay images, paris, 1980, p. 25.
48. Ibid.
49. Ibid.
50. جريدة المجاهد، العدد29 في 17 سبتمبر 1958.
51. وهو هنري علاق الذي كان معتقلاً في مركز الابيار، ومدير جريدة الجزائر الجمهورية، وعرف بأنه من المتعاطفين مع القضية الجزائرية وناضل من اجل ذلك بالرغم من الضغوط التي تعرض اليها.
52. Henri Alleg, La Question, éditions de minuit, paris, 1958, p.15.
53. جريدة المجاهد، العدد 58 في 17 ديسمبر 1957.
54. Pierre Vidal Naquet, Crimes de l'arméefrançaise, Op.cit., p.34.
55. Pierre Henri Simon, Op.cit., p.76.
56. جريدة المجاهد، العدد 58 في 28 ديسمبر 1959.
57. جريدة المجاهد، العدد 13 في 1 ديسمبر 1957.
58. جريدة المجاهد، العدد 52 في 15نوفمبر1959.
59. جريدة المجاهد، العدد 10 في 5 سبتمبر 1957.
60. جريدة المجاهد،العدد 41، في 1 ماي 1959.
61. جريدة المجاهد، العدد 47، في27 جويلية 1959.
62. جريدة المجاهد، العدد 10 في 5 سبتمبر 1957.
63. المصدر نفسه.

64. جان ميلار: رجل دين مسيحي من مواليد مدينة ميتز(Metz) الفرنسية عام 1931، انخرط في الكشافة الفرنسية ليصبح عضواً بارزاً فيها، جند في الحرب الجزائرية عام 1955 ليسقط قتيلاً في كمين نصب في وادي أسير(بومرداس) في 27 اكتوبر عام 1956. وكانت صحيفة تموانياج كريتيان قد نشرت عدداً من رسائله التي يكشف من خلالها عن العديد من الأفعال غير الإنسانية منها: التعذيب، التجوال في الغابة، المسؤولية الجماعية، الانتقام.
65. رافائيلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي اثناء ثورة التحرير الجزائرية، ترجمة: احمد بن محمد بكلي، امدوكال، الجزائر، 2010، ص 378.
66. بوعلام نجادي، الجلادون، ترجمة: محمد المعراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 265.
67. المصدر نفسه، ص 247.
68. قوات الحرئة: هم الجزائريون الذين كانوا مجندين في صفوف الجيش الفرنسي إبان الثورة الجزائرية التي انطلقت في الاول من تشرين الثاني 1954،واستعملتهم السلطات الاستعمارية الفرنسية من أجل قمع المجاهدين الجزائريين والتجسس عليهم، و عند انطلاق الثورة التحريرية كانوا ملزمين بإتمام الخدمة الوطنية في الجيش الفرنسي، والفئة الثانية هم مجموعة من الجزائريين اختاروا الانضمام إلى الجيش الفرنسي طواعية، أي دون إكراه وكان معظمهم قد شارك في الحرب العالمية الأولى أو الثانية أو حرب الهند الصينية إلى جانب فرنسا. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع:
www. ar.wikipedia.org/wiki/
69. جريدة المجاهد، العدد(66) في 18 افريل 1960.
70. المصدر نفسه.
71. جريدة المجاهد، العدد(99) في 3 جويلية 1961.
72. وهي الثورة التي أعلنها محمد بن عبد الله الملقب بومعز ضد الوجود الفرنسي في المدة 1845 حتى 1847 في مناطق امتدت مابين الظهرة والونشريس
73. 1. Michel Corna ton, Camps de Regroupement de La Guerre d'Algérie, Edition L'Harmattan ,paris, 1967 , p.48.
74. كان هدفها انشاء مناطق عازلة، بهدف الحد من نشاط مجاهدي جبهة التحرير وتقييد تحركاتهم ومنع الأهالي من تقديم المساعدات لهم. للمزيد من المعلومات ينظر: لخضر بو رقعة، شاهد على اغتيال الثورة، الجزائر،ط2, 2000 ، ص 21-22.
75. 1. بلغ عدد المحتشدات في عام 1956 حوالي 250 محتشد، ثم ازداد عددها حتى بلغ بعد عام 1958 الآلاف، وتركز اغلبها في الولاية الثالثة. ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية في سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 162-163.
76. المناطق المحرمة هي المناطق التي يمنع فيها تحرك السكان مهما كانت طبيعة هذا التحرك، لأن القوات الجوية والمدفعية كانت تقوم بقصفها في أي وقت، وكل من يتحرك في هذه المناطق يكون هدفا لإطلاق النار عليه. ينظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1983-1989)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 58-59.
77. جريدة المجاهد، العدد(99) في 3 جويلية 1961.
78. Pierre Vidal Naquet, op.cit., p.211.
79. جريدة المجاهد، العدد (99) في 3 جويلية 1961.

80. Pierre Vidal Naquet,Op.cit, p.211.

81. جريدة المجاهد، العدد(99) في 3 جويلية 1961.

82. Pierre Vidal Naquet, Op.cit., p.219.

83. جريدة المجاهد، العدد(57) في 15 ديسمبر 1959.

84. المصدر نفسه.

85. المصدر نفسه.

86. جريدة المجاهد، العدد(51) في 21 سبتمبر 1959.

87. المصدر نفسه.

88. المصدر نفسه.

89. المصدر نفسه.

90. المصدر نفسه.

91. Pierre Vidal Naquet, Raison d'état, Op.cit. , p.219.

92. جريدة المجاهد، العدد(57) في 15 ديسمبر 1959.

93. جريدة المجاهد، العدد(19) في 1 مارس 1958

94. رافائيلا برانش،المصدر السابق، ص 301.

95. روبرت لاكوست: سياسي فرنسي ولد في مدينة دوردوني بأزورا في 5 تموز عام 1898, شغل منصب نائب في مجلس دوردوني من 1945 حتى 1958 ثم من 1962 حتى 1967, وسيناتور في نفس الاقليم من 1971 الى عام 1980، لكن شهرته تأتي من كونه شغل منصب الحاكم العام للجزائر عام 1958, وهو من المؤيدين لفكرة الجزائر الفرنسية كان احد اعمدة القمع الفرنسي ومن المدافعين عن استخدام أساليب التعذيب من قبل الجيش والشرطة الفرنسية ضد الجزائريين . للمزيد من المعلومات ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع : www.ar.wikipedia.org/wik

96. جريدة المجاهد، العدد 22 في 15افريل 1958.

97. عمار جفال وآخرون، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر الأسلحة النووية نموذجا، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر, 1954، الجزائر، 2007، ص 52.

98. هي واحة صغيرة تبعد عن بلدية ركان حوالي 40 كم، وعن مدينة ادرار مسافة 150 كم.

99. عمار منصوري، الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، بحث منشور في كتاب: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر... دراسات وبحوث وشهادات ،الجزائر، 2000،ط2، ص 45.

100. عمار منصوري، المصدر السابق، ص46.

101. عرفت منطقة رقان تفجيرات نووية سطحية أخرى، وهي: الربوع الأبيض (Gerboise Blanche) في الأول من افريل 1960؛ والربوع الأحمر (Gerboise Rouge) في يوم 27 ديسمبر 1960؛ و الجربوع الأخضر (GerboiseVerte) في يوم 25 افريل 1961، وكانت تقدر طاقة كل واحد من هذه التفجيرات بعشرة كيلو طن. ينظر: عبد الكاظم العبودي، التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد، بحث منشور في كتاب: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر... دراسات وبحوث وشهادات، ص 86.

102. عمار جفال وآخرون، المصدر السابق، ص 128.

103. عبد الكاظم العبودي، المصدر السابق، ص 86.

104. جريدة المجاهد، العدد 56 في 27 نوفمبر 1959.

105. جريدة المجاهد، العدد 62 في 22 فيفري 1960.